الباب الرابع
تمويل المنظمات

من المعروف أن منظمات المجتمع المدني وفق دساتير الدول الديمقراطية تعتمد على خمسة أشكال من الدعم المالي، وهي:

1- دعم من أعضائها من خلال الاشتراكات والتبرعات.

2- دعم من الحكومة على شكل تمويل المشاريع التي تضعها تلك المنظمات المدنية.

3- دعم توظيف بعض أعضائها داخل تلك المنظمات وليس موظفين لدى الحكومة، ولكن الدولة تتحمل رواتب هؤلاء لعدة سنوات يمكن أن تمدد مع الحاجة لهم ومع إمكانية الدولة.

4- دعم من منظمات ومؤسسات خيرية دولية بسبب تطابق أهدافها أو المهمات التي تنهض بها وهو تقليد دولي معروف.

5- دعم عبر منظمات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو بعض الدول والتي يفترض كلها أن تكون بعيدة عن وضع أي شروط لدى تقديم الدعم بأي شكل كان.

من هنا نلاحظ أن ابرز وأغلب أشكال الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني هي تلك التي تأتي من منظمات غير حكومية خارجية أو محلية أو من الحكومات في الدول المعنية، إذ بدون ذلك يتعذر عليها أن تنجز مهماتها.

إن هذه المساعدات المالية أو التأهيلية والتدريبية يفترض أن تكون كلها غير مشروطة، ولكنها تكون مشروطة في أن تصرف إلى الأغراض

التي قدمت من أجلها لا غير ، وأن تكون هناك رقابة مالية على الصرف وميزانية وحسابات وتدقيق ومحاسبة سليمة على مستوى الصرف. ولا يجوز القبول بأي تدخل في شئونها من هنا نؤكد خمس مسائل جوهرية، وهي:

- لا يجوز اتهام جميع المنظمات المدنية التي تتلقى الدعم بأنها تتسلم أموال من جهات مشبوهة وبالتالي فأنها عميلة أو خاضعة لها، فهي أحكام مطلقة لا يجوز القبول بها أو تبنيها.

- لا يجوز رفض الدعم من اي جهة كانت شريطة أن لا تكون مقرونة بشروط 0

- ضرورة أن تقوم الدولة أو السلطة التنفيذية بتقديم الدعم المالي لهذه المنظمات وفق المشاريع التي تقدمها والتي تقدم خدمة للمواطن والمجتمع وأن تستند إلى مبادئ الديمقراطية والوضوح في عملها وحساباتها.

- أن تمارس هيئاتها الإدارية الانتخابات وفق قانون تأسيس الجمعيات والمنظمات المدنية وأن تخضع للرقابة من قيل الأعضاء.

- أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً وأن تسعى لتنفذ مهماتها بصورة جدية وبعيدة عن الأساليب غير الديمقراطية في العمل وأن ترفض أي هيمنة عليها من أي جهة كانت، بما في ذلك وقبل كل شيء الحكومة والأحزاب السياسية.

منظمات التمويل

أقر نشطاء المجتمع المدنى بالتدريب في صربيا والاستفادة من تجربة الشباب الصربي في الإطاحة بحكم سلوبودان موليسيفيتش عام 2000 وأقروا بالتدريب على كفاح اللاعنف والتغيير السلمي والديمقراطية في منظمات كانفاس الصربية وفريدوم هاوس غيرها والأمور مختلطة وغير واضحة تماماً للأغلبية ولذلك ينبغي أن نتساءل متى تشكلت هذه الحركات ؟ ومن وضع برامج التدريب ؟ وما هي مواد التدريب ؟وما هي المنظمات التي مولت هذه المواد ؟ ومن هم الخبراء الذين وضعوا هذه المواد ؟ وهل هناك مواد أخرى لا نعرفها ؟وهل هناك منظمات أخرى لا نعرفها ؟ والأهم من كل ذلك ما هي الأهداف ولماذا ؟ وسنذكرذلك فيما يلى : -

منظمات التمويل منها:

1- فريدوم هاوس: منظمة غير حكومية تأسست عام 1941، تقوم باجراء بحوث حول الديمقراطية،والحرية السياسية وحقوق الإنسان وتحصل على التمويل من خلال الأفراد، وأيضا من قبل حكومة الولايات المتحدة.

ولكن كيف لمنظمة غير حكومية أن تتلقى الدعم من الحكومة الأمريكية ؟ أعتقد أن غير حكومية هي ضد حكومية و لكن في الواقع

غير حكومية هي مجرد غطاء لحكومية ويمولها كذلك الصندوق الوطني للديمقراطية لجورج سوروس الصهيوني وهو من رموز العولمة و النظام العالمي الجديد.

ووينديل ويلكي مؤسس فريدوم هاوس كان يتمنى وجود عالم واحد بلا حدود و لا تفرقة دينية أو اجتماعية أو سياسية أو غير ذلك وهو نفس فكر النظام العالمي الجديد وتعاون مع إليانور روزفلت وأسسا منظمة فريدوم هاوس لتحقيق هذا الحلم، واليانور روزفيلت كانت سيدة الولايات المتحدة الأولى في الفترة من 1933 - 1945 وشجعت على تأسيس الأمم المتحدة.

فريدوم هاوس وضعت قائمة بالدول الحرة في المنطقة العربية ووضعت إسرائيل كدولة وحيدة حرة في المنطقة العربية ووضعت دول كحرة جزئياً وهي : الكويت، لبنان، المغرب، بينما وضعت دول كغير حرة مطلقاً وهي : مصر، السعودية، و إيران.

لماذا وكيف قامت فريدوم هاوس بوضع إسرائيل كالدولة الوحيدة الحرة في المنطقة لأن المدونين والناشطين العرب يقومون بعمل تقارير ومقالات تسلط الضوء على سوء وديكتاتورية النظم في عالمهم مما يظهر لمنظمات المجتمع المدني أنها دول تعاني من صراعات ومشاكل كثيرة في حين أن المنظمات الإسرائيلية بنفسها قامت بتمويل هؤلاء

الشباب للتدوين بحرية وطبعاً لم تمول هذه المنظمات أي شباب من إسرائيل لأن الإسرائيليين هم واضعوا هذا البرنامج أصلاً فكيف سيضرون أنفسهم ؟؟

2- برنامج جيل جديد وموفمنتس دوت أورج:

جيل جديد هي منظمة تفرعت من فريدوم هاوس أيضاً وهو برنامج تنظيمي تدريبي لصناعة جيل جديد من الشباب يواجه الإرهاب في العالم ويساعد في عملية السلام ومن ضمن التدريبات التي يتلقاها النشطاء في هذا البرنامج تدريبات لتنمية المهارات الحربية واستخدام أسلحة قنص

وأعضاء لا نقصد بهم مجموعات معينة من الشباب بل لم نجد صور لأي ممن نعرفهم تلقوا هذه التدريبات ومن أعضاء هذا البرنامج : جاريد كوهين اليهودي وجيسون ليبرمان اللذان قاما عام 2008 بتأسيس منظمة تكنيكية منفصلة تسمى موفمنتس دوت أورج وهي تقوم بوضع أحدث فنون التكنولوجيا لمساعدة النشطاء في استخدام أحدث تطورات التكنولوجيا والتغلب على مشاكل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة

جدير بالذكر أن جاريد كوهين اليهودي هو مدير أفكار شركة جوجل وبعد مؤتمر تحالف حركات الشباب السابق ذكره بشهرين قام جيمس جلاسمان بزيارة القاهرة وتواصل مع ناشطين سياسيين مصريين

في الجامعة الأمريكية في القاهرة يوم 12 يناير 2008 وجلاسمان هو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية والشئون العامة .

في اجتماع القاهرة تواصل جلاسمان مع الطلاب وقال أنه متأكد أن الولايات المتحدة سياستها كانت غير محبوبة من الجميع خاصة بعد أحداث العراق وأفغانستان وستقوم بتغيير ذلك ودعم الشعوب في العالم لقيادتها نحو الحرية والديمقراطية.

3- منظمة كانفاس الصربية: هي مركز الدراسات الاعنف الذي يموله بيتر أكيرمان ويضع مواد التدريب جين شارب وجين شارب حاصل على دكتوراة في العلوم السياسية من جامعة أوكسفورد وقد كان أستاذ بيتر في الجامعة يبلغ شارب من العمر الآن 81 عام ويعيش في حي في شرق بوسطن في أمريكا وهو خبير في تكنيكات المقاومات السلمية حول العالم وواضع تكنيك حرب اللاعنف استوحى أعماله من مقاومات غاندي ضد الاحتلال البريطاني وتم اتهامه من قبل رئيس فينزويلا هوجو ومعادين للماركسية بأنه عميل للمخابرات المركزية الأمريكية وكان شارب يريد أن يبقى عمله على نطاق ضيق ولكن أكيرمان اليهودي قام بدعمه وتوسيع نطاق أعماله وأكيرمان ليس اليهودي الوحيد الذي تعامل معه جين شارب فقد تواصل شارب مع يهود نورواي واستفاد من خبرتهم في مقاومة نظام هتلر النازي.

وجين شارب هو واضع كتاب : كفاح اللاعنف - من الديكتاتورية إلى الديمقراطية - كيف تثور بحدائة + لعبة فيديو جيم محاكية للمظاهرات الطبيعية للتدريب العملي على قيادة المظاهرات على جهاز الكمبيوتر.

بيتر أكيرمان ممول منظمات وتلميذ جين شارب هو ملياردير صهيوني مستثمر في وول ستريت وما أدراك ما وول ستريت التي تجمع النخبة العالمية والمجتمعات السرية وقادة العالم الصهاينة المتخفين وبلومبرج وأكيرمان يعمل جنباً إلى جانب مع جورج سوروس الصهيوني أيضاً رجل العولمة والنظام العالمي الجديد السابق ذكره ممول فريدوم هاوس وهم يعملون معاً في تمويل المجتمعات المدنية المفتوحة وجورج سوروس يمول أيضاً المجموعة الدولية للأزمات التي كان يعمل بها البرادعي وعلق عضويته بها مباشرة قبل ثورة مصر 0

إن الحكومة الأمريكية عندما تريد التدخل في سياسة دولة تقوم بالتدخل بمفهوم القوى الناعمة أي تدخل بسياسة من الديكتاتورية إلى الديمقراطية الموجودة في كتب جين شارب والتي تم تنفيذها في عدة ثورات ملونة من قبل شملت : يوغوسلافيا صربيا قبل التقسيم والثورة البرتقالية في أوكرانيا وثورة الأرز في لبنان وثورة مولدوفا ونرجو مراجعة نتائج هذه الثورات التدميرية على البلاد السابق ذكرها وليست هذه كل دول الثورات الملونة والممول واحد في جميعها هو : جورج سوروس الصهيوني.

4- أكاديمية التغيير : أكاديمية التغيير هي المنظمة العربية التي تروج لأعمال جين شارب ومقرها حالياً في قطر يقول أحد أعضائها البارزين : أكاديمية التغيير تشبه كارل ماركس ونحن نشبه لينين ولا يخفى على أحد ماركس الملحد الشيوعي وهو رمز للإلحاد والحركة الماركسية الشيوعية في العالم.

كل هذا ماهو إلا جزء بسيط جداً مختصر للغاية عن المنظمات الرئيسية وما أكثر المنظمات التي تحتويها كل منظمة والتدريبات المتفرعة من كل مؤسسة ومن كل ممول ومن كل رجل سياسة في أمريكا وغيرها، وما خفي كان أعظم.

لقد تم العمل سنين على هذه المشاريع وبعد مهاجمة الشعوب العالمية لسياسة الولايات المتحدة في الحرب على العراق وأفغانستان خاصة بعد الشك حول أحداث 11 سبتمبر في هل هى واقعية أم عملية داخلية فإن الولايات المتحدة أدركت أن وجود أساليب جديدة وقوى ناعمة أصبح أمراً ضرورياً لا شك فيه وقد أعلنت الشمطاء كونداليزا رايس رسمياً مشروع الفوضى الخلاقة والتدخل في المنطقة العربية من خلال نشر الحرية والديمقراطية وذلك في عام 2005 ومما يؤكد أن هذه التجربة هي السارية حالياً أن مؤسس منظمة موفمنتس جاريد كوهين اليهودي هو أصغر مستشار في مكتب كونداليزا رايس شخصياً وحالياً في مكتب خليفتها هيلاري كلينتون.

والخطورة تكمن فى أن الغرض من هذه التدريبات هو التفرقة بين الشعوب العربية مسيحيين ضد مسلمين، علمانيين ضد إسلاميين، راديكاليين ضد معتدلين، إخوان ضد سلفيين، شيعة ضد سنة، فلول ضد ثوار، لا يهم المصطلحات المهم هو التفرقة وخلق الصراعات وإن لم تنجح فالبديل إنشاء إسلام ديمقراطي شيعي من خلال تغلغل منظمات المجتمع المدني ذات الفكر الديمقراطي في بنيان المجتمع العربي والهدف هو تحريف الديانة الإسلامية والقضاء على الإسلام الوسطي .

وهذه السياسة مكتوبة في دراسات مكثفة عميقة لمؤسسة راند ومؤسسة كارنيجي للسلام ومتوافرة بالعربية يمكنكم البحث عنها وستذهلون من التفاصيل والدراسات - وفي حقيقتها هي : القتل من أجل السلام - والتي أيضاً تتصل مع المنظمات السابق ذكرها في التمويل مع العلم أن منظمة كارنيجي للسلام يعمل بها أشخاص من مصر مباشرة وعلى مشروع الشرق الأوسط الكبير تحديداً والشرق الأوسط الكبير يمتد من دول شرق آسيا شاملاً الصين وروسيا إلى المغرب العربي من المحيط إلى الخليج وهذا يفسر تخوف روسيا والصين وفضحهم لحقيقة الثورات العربية ببساطة لأن أي ضعف في المنطقة العربية هو سابق فقط لدول شرق آسيا وسيؤثر بشكل مباشر عليها والهدف الأسمى أن تغرق هذه المنطقة بأسرها في فوضى لا يهم مصدرها ولا كيفيتها تؤدي في النهاية إلى تحقيق السلام في المنطقة والسلام بالنسبة لهم هو فقط :

سلام إسرائيل - إسرائيل الكبرى وكل من يعارض ذلك فهو غير ديمقراطي وغير حر.

5- منظمة سايبر ديسينتس أو صناعة المعارضة تم إنشاء سايبر ديسيدينتس كمنظمة عام 2008 و يديرها ديفيد كيز الصهيوني وهو يعمل في منظمة أديلسون للدراسات الاستراتيجية وهي منظمة صهيونية في القدس المحتلة كما خدم في قسم الاستراتيجيات بالجيش الإسرائيلي وبرنارد لويس صاحب مخطط تقسيم العالم العربي عمل كمشرف على برنامج سايبر ديسيدينتس في أول عامين من إنشائه ومن أقوال أديلسون كل ما يهمني هو إسرائيل.

6- الصندوق الوطني للديمقراطية لجورج سوروس الصهيوني NED :أحد أذرع منظمات المجتمع المدني المفتوح يجلس على رأسه منذ إنشائه سنة ١٩٨٣ م وحتى اليوم اليهودي كارل جيرشما ن وهو عضو في منظمة بناي بريث أو أبناء العهد اليهودية ،وقبل اعتلائه عرش الصندوق الوطني للديمقراطية كان يعمل باحثاً في الرابطة اليهودية لمكافحة التمييز وهي إحدى المؤسسات التابعة لمنظمة بناي بريث يقوم جورج سوروس بتمويل الصندوق وتقوم المنظمة بتمويل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومجلس إدارة الصندوق الوطني للديمقراطية يتضمن نائب وزير الدفاع السابق ورئيس وكالة المخابرات المركزية

فرانك كارلوتشي من مجموعة كارلايل والجنرال المتقاعد ويسلي كلارك من منظمة حلف شمال الأطلسي والمحافظين الجدد وزلماي خليل زاد الذي كان مهندس الغزو الأمريكي على أفغانستان في زمن جورج بوش وأصبح بعد ذلك سفير أفغانستان فضلا عن العراق المحتل .

عضو آخر في مجلس الأمناء هو فين ويبر شارك في ترأس قوة عمل رئيسية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة تجاه التغيير في العالم العربي وكذلك وزيرة الخارجية الاميركية السابقة مادلين اولبرايت ومهندسي مشروع القرن الأمريكي الجديد ديك تشيني ودونالد رامسفيلد اللذان دعيا لتغيير النظام بالقوة في العراق عام 1998والصندوق الوطني للديمقراطية أحد مشاريع الإمبريالية الأمريكية تحت ستار نشر الديمقراطية والحرية وذلك لتطبيق الهيمنة الصهيوأمريكية طبقاً لمشروع القرن الأمريكي الجديد فعلى قائمة مديري الصندوق الوطني للديمقراطية تجد فرانسيس فوكوياما - زلماي خليل زاد - ويل مارشال - فين ويبر وجميعهم موقعين على مشروع القرن الأمريكي الجديد

7- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID

وهى وكاله تابعة لحكومة الولايات المتحده الفيدرالية مسئوله عن إدارة المساعدات الخارجيه المدنيه أسسها جون كينيدى، 1961 بأمر تنفيذى لتنفيذ برامج دعم التنميه فى مناطق يسمح لها الكونجرس

بالاستفادة من الدعم الأمريكى وتقوم الحكومة الأمريكية بدعم المجتمع المدنى فى مصر من خلال آليات عدة من بينها برامج إنمائية ممولة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية MEPI ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية DRL .

أهداف خطيرة للوكالة الأمريكية : كشف موقع ويكيليكس عن 3 برقيات مسربة بشأن تمويل منظمات المجتمع المدني في مصر، نقلا عن اتصالات دبلوماسية أمريكية رفيعة المستوى، إن برنامجين في وزارة الخارجية الأول بمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، والثاني في مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، اتفقا على دعم أطروحة جديدة لتمويل المجتمع المدنى، وطلب كلاهما ما لا يقل عن 2. 6 مليون دولار لمنحها إلى منظمات مجتمع مدني غير مسجلة في مصر وقالت البرقية الأولى، التي كتبتها وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، في 18 أبريل عام 2009، وصنفها كوثيقة سرية القائم بأعمال مساعد وزيرة الخارجية لشئون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان، وتحمل رقمCAIRO353،Hان الظروف السياسية الآن أصبحت تقتضي نقل التمويل الأمريكي للجمعيات المصرية عبر منظمات غير حكومية أمريكية أو دولية في شكل منح من الباطن.

وأكدت الوثيقة أن واشنطن اتخذت نهجاً جديداً لتمويل المنظمات غير الحكومية غير المسجلة عام 2009 دون إلغاء البرنامج الحالي، وفي عام 2010 قررت الإدارة الأمريكية النظر في خيارات أخرى، موضحةً أن هذا النهج الجديد يعد استجابة لقلق الحكومة المصرية بشأن برنامج الدعم الاقتصادي وأوضحت الوثيقة أن النهج الجديد للتمويل كان عبر مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل اللذين وافقا مسبقاً على دعم هذا النهج الذي نص على تقديم مبادرة الشراكة مبلغ بقيمة 1.3 مليون دولار على هيئة منح مباشرة إلى منظمات وجماعات المجتمع المدني المصري أما مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان،فقد اقترحت كلينتون، وفقاً للوثيقة، تقديم المكتب التماساً لواشنطن،وفقاً لإجراءات صندوق تنمية الموارد البشرية، لتخصيص 1.3 مليون دولار لتقديمها كعطاءات من المنظمات غير الحكومية الأمريكية والدولية للعمل في مصر وتقول الوثيقة إن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان وافق على أن يكون جزء من تمويله على هيئة منح من الباطن من منظمات دولية أو أمريكية إلى منظمات محلية فى مصر،مضيفة أن هيئة المعونة الأمريكية وافقت على دفع 9.8 مليون دولار إلى منظمة فريدوم هاوس على مدى ثلاث سنوات فى نوفمبر 2008 وأن الولايات المتحدة اعتزمت مواصلة تمويل المنظمات غير الحكومية، رغم عدم تسجيل معظمها بشكل قانونى في تلك الفترة،

وأضافت كلينتون: مازلنا ملتزمين بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر.

وكشف موقع ويكيليكس عبر برقية أخرى بتاريخ 26 فبراير 2009 أنه قبل موافقة كلينتون بستة أسابيع، اقترحت السفيرة الأمريكية لدى مصر حينها،مارجريت سكوبي، تغيير واشنطن مسار نقل أموال الحكومة الأمريكية المخصصة للسياسيين المصريين غير المسجلين، بحيث تمر أولاً عبر منظمات واجهة لإخفاء التمويل،وذلك بعد اتهام السلطات المصرية واشنطن بالتدخل في الشئون السياسية الداخلية للبلاد، وعبروا عن استيائهم للبعثة الأمريكية عن تلك القضية وتظهر برقيات أخرى، تلت موافقة كلينتون، أن السياسة التي اعتمدتها دخلت حيز التنفيذ على الفور، فقد ذكرت برقية صادرة من السفارة الأمريكية في مصر بتاريخ 30 أبريل 2009 وتحمل تصنيف سري، أن واحدة من كبرى المنظمات المصرية المدعومة من واشنطن تتلقى تمويلاً مستتراً عن طريق منظمة في المغرب ممولة أمريكياً،وأضافت البرقية، التي حملت توقيع السفيرة مارجريت سكوبي، أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقت تمويلاً من منظمة مغربية لعقد مؤتمر في القاهرة عن حرية الصحافة0

<u>الأبعاد الاستراتيجية للتمويل الأجنبى:</u> تجدد خلال أزمة المجتمع المدنى الماضية النقاش والجدال الحامي حول مسألة التمويل الأجنبي للمنظمات

السياسية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني المصري ؛ وفى خضم هذا النقاش العاصف ؛ تناثرت الاتهامات ؛ وتوزعت حروب الكلام ؛ في حرب بدا أنها بين الكل ضد الكل ووسط كل هذا ؛ تصيد البعض كلمات هنا وبيانات ومعلومات هناك فتاهت وغابت الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للمسألة برمتها.

وهنا نحاول مرة أخرى استعادة النقاش على أرض الرؤية الإستراتيجية للمصلحة الوطنية المصرية العليا ؛ والمخاطر المحتملة للتمويل الأجنبى على هذه المصالح ؛ في ظل عالم تتشابك فيه المصالح ؛ وتمارس فيه أجهزة العمل السريالاستخبارات والعمل العلني الدبلوماسية أدواراً متكاملة خاصة حينما يتعلق الأمر بدول كبرى لها مصالحها الكونية ودول إقليمية لها منظورها لامتدادات نفوذها السياسي والفكري والعقائدي فنحن باختصار لسنا بصدد نشاط خيري تطوعي ؛ بقدر ما نحن أمام خريطة مصالح لأطراف منها القوى المسيطر ومنها الضعيف وتحت السيطرة.

لذا من المفيد والمناسب طرح مجموعة من التساؤلات المحورية منها

أولاً : ماالمقصود بالتمويل الأجنبي ؟ وما هو موقعه في العلاقات السياسية الدولية ؟

ثانياً : ما هي أساليب ووسائل التمويل الأجنبى ؟

ثالثاً : ما هي اتجاهات ومصادر هذا التمويل الأجنبي ؟ وما هو حجمه ؟
رابعاً وأخيراً : ما هي تأثيرات وتداعيات هذا التمويل الأجنبي ؟
فلنتناول كل محور من هذه المحاور الأساسية على حده :

أولاً : تعريف التمويل الأجنبى وموقعه في العلاقات السياسية الدولية :

عرفت المجتمعات الإنسانية والنظم السياسية والاجتماعية القديمة أشكال من المساعدات والتعاون أتخذت أشكالا متعددة ؛ بعضها عيني مثل المحاصيل الزراعية أو قطع المواشي أو التعاون العسكري وبعضها الآخر مالي ونقدي.

إن هذه الأشكال من المساعدات والتعاون بين القبائل أو الجماعات والدول كان في إطار التعاون المتبادل ؛ والمصالح المشتركة فيما بينها ؛ ولم تغب عنها على أية حال نزعات للسيطرة ؛ ولمحات فرض الشروط والإلتزامات وتغيرت الصورة تغيراً كبيراً منذ مطلع القرن التاسع عشر ؛ وظهور الإمبراطوريات الإستعمارية؛ وأصبحت أدوات السيطرة المباشرة والاستعمار العسكري والاقتصادي الواضحة والساخرة هي الحاضرة في مسرح العلاقات الدولية ومع موجة التحرر التي اجتاحت دول المستعمرات القديمة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ ونجاح معظمها في الحصول على الاستقلال بدا أن العالم على وشك صياغة أنماط جديدة وابتكار وسائل جديدة للعلاقات السياسية والإقتصادية الدولية اعتمدت على صياغات لم تكن شعوب

وقادة العالم الثالث على دراية كافية بأبعادها وصياغاتها القانونية ؛ ومن أبرز هذه الأدوات :- المعونات الإقتصادية والفنية- أنماط غير متكافئة للتبادل التجاري والمالي الدولي- منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

وابتكر العقل القانوني والسياسي الغربي الأوروبي والأمريكي تحديداً صيغ شديدة الذكاء والخبث ؛ بدءاً من لغة ومصطلحات العلاقة تحرير الإقتصاد - ترشيد الدعم - التعديل الهيكلي - الإصلاح الإقتصادى - الإصلاح المالي - الإصلاح السياسي وغيرها من المصطلحات التفكيكية في مجال السياسة والإقتصاد وبقدر ما خدعت هذه المفاهيم والمصطلحات مئات الأشخاص ممن يسمون النخب الثقافية والسياسية الجديدة في مصر ومثلهم في كل دول العالم الثالث الذين رضعوا الثقافة الغربية في مدارس الفكر الرأسمالي الأمريكي ؛ عبر البعثات العلمية والدورات التدريبية التي بلغ عدد المنخرطين فيها من مصر وحدها منذ عام 1974 حتى عام 2010 أكثر من 120 ألف كادر علمي وإداري وإقتصادى مصري وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً سواء بالسفر عبر المحيط إلى هناك أو عبر البرامج والدورات التي تنظمها الأذرع الفكرية لهذه المنظمات في مصر منح فولبرايت ، فوردفونديشن - هانس زايدل - فردرييش ايبرت - فردريش نيومان .. وغيرها .

وزاد عليها منذ منتصف التسعينات اتفاقية برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي عام 1995 وما سمى دعم منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في بقية دول الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ؛ فبات لدينا حالياً أكثر من 220 ألف شاب وفتاة في مقتبل العمر نظموا وتلقوا تدريباً وتثقيفاً يعزز ما يسمى الليبرالية في حقلي السياسة والاقتصاد ويعلى نماذج الحلول والنظم السياسية الغربية على حساب ابتكار صيغ وطنية حقيقية لبناء مجتمعاتنا العربية.

وهكذا زاد عد ما يسمى منظمات حقوق الإنسان في مصر وحدها من منظمة واحدة عام 1983 المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أكثر من 110منظمة حقوقية عام 2011 بعضها حصل على الموافقة والتسجيل في وزارة الشئون الاجتماعية المصرية 75 منظمة والكثير منها لم يسجل قانونياً.

ثانياً : وسائل وأساليب التمويل الأجنبي :اتخذت وسائل وأساليب التمويل الأجنبي عدة صور سواء منها القروض والمساعدات الثنائية أو التعاون المتعدد الأطراف المالي أو الفني وأخيراً عبر العلاقات بين منظمات مالية أو إنسانية أو مصارف وبنوك من جهة والدولة المعنية من جهة أخرى.

ووفقاً لدراسة قام بها الدكتور صلاح جودة ومركزه الإقتصادى فإن حجم القروض والمعونات الاقتصادية التي حصل عليا نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك منذ عام 1982 حتى عام 2010 قدر بحوالي

213 مليار دولار جاءت الولايات المتحدة في الصدارة بقيمة 63.0 مليار دولار يليها اليابان 32 مليار دولار ثم السعودية 26.3 مليار دولار ثم الإمارات العربية 19.5 مليار دولار فالكويت 15.3 مليار دولار فكندا 13.5 مليار دولار وغيرها من الدول.

وبرغم أن الدراسة جيدة بصورة عامة فإنها لم توضح التعريف الإجرائي الذي بنيت على أساسه عملية جمع البيانات والمعلومات من حيث هل هي القروض والمساعدات فقط أما أنها شاملة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الدول وعلى جانب آخر فإن وسائل وأساليب التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني حقوق الإنسان ـ جمعيات أهلية ـ مراكز بحوث ـ مراكز ثقافية ولغات تتخذ أشكالاً مختلفة وتختلف فيها درجة التأثير والتأثر بين الطرف الداعم والممول من جهة دول أو منظمات تابعة لدول من جهة وأطراف مدعومة غالباً أفراد طامحة وطامعة وتنحصر وسائل وأساليب التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية والحقوقية في الآتي :

1- تمويل مباشر وتحويلات مالية لبرامج وأنشطة محددة.
2- تمويل لبرامج تدريب أو ندوات وورش عمل أو مؤتمرات.
3- تمويل مشروعات أبحاث ودراسات وكُتُب.
4- إدارة مشروعات شراكة خدمية أو تجارية.
5- التبرع لمراكز دينية سواء مساجد أو كنائس.

6- إعانات مالية مباشرة للأسر المصرية وفقاً لقوائم موضوعة من الخارج خاصة من كنائس غربية أوروبية وأمريكية.

7- تمويل أنشطة لرعاية اليتامى وكبار السن وأمثالهم.

وهنا نكتشف تعدد مصادر التمويل الأجنبي ؛ بحيث يبدو وكأننا بصدد أطراف متعددة لكل منها أجندة واتجاه محدد للتمويل ؛ حيث نجد مصادر تبدو أهليةالجمعيات الدينية في الخليج والسعوديةوالكنائس والجمعيات الكنسية في هولندا وإنجلترا وأمريكا وغيرها كما أن هناك مصادر تمويل شبه حكومية مثل هيئة المعونة الأمريكية U.S.Aid وصناديق تمويل على صلة بأجهزة أمن واستخبارات فورد فونديشن ومؤسسة فولبرايت وغيرها وهناك مؤسسات فكرية على صلة بأحزاب أوروبية مثل فردرييش ايبرت ـ فردريش نيومان وكذا ما يبدو أنه مراكز تدريب متخصصة هانس زايدل وغيرها .

وخلف هذه الواجهات التمويلية دول كبرى دولية وإقليمية بدءاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي مروراً بالإتحاد السوفيتي السابق إنتهاءاً بالسعودية ودول الخليج ومعمر القذافى وصدام حسين وهنا نتساءل : لماذا تتحرك هذه المساعدات والأموال من دول الشمال في إتجاه دول الجنوب وليس العكس ؟

الحقيقة أن الخلل الهيكلي في دور وحجم القطاع الخيري والعمل الأهلي التطوعي في الولايات المتحدة ودول الغرب الأوروبي مقابل

تواضع هذا الدور واختلال معاييره في دول الجنوب يؤدى إلى هذه الظاهرة الضارة.

ويقدر حجم الأموال التي ضختها الولايات المتحدة وبقية دول الإتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان منذ عام 2003 فى أعقاب الغزو الغربي والخليجي للعراق وحتى إعلان السفيرة الأمريكية سكوبى في أواخر شهر يوليو عام 2011 عن دعمهم المالي لهذه المنظمات بنحو 250 مليون دولار أي ما يعادل 1.5 مليار جنيه تفاوت من عام إلى آخر ؛ وان زاد حجمها بعد ثورة 25 يناير عام 2011 وهنا يثار التساؤل الحيوي : ما هو تأثير وتداعيات حركة التمويل الأجنبي للأنشطة في مصر ؟

تأثير التمويل الأجنبي : لأن هذه الأموال في معزل عن الأهداف السياسية للدول المانحة وجمعياتها الأهلية ومؤسسات التمويل المختلفة ؛فإن تحليل تأثير ونتائج هذه الحركة المالية / السياسية تعد من أهم واجباتنا الوطنية في اللحظة الراهنة من أجل رسم سياسات احتواء هذه الآثار الضارة ويكن الاشارة إلى ثلاثة تداعيات كبرى لهذا التمويل الأجبنى هي :

الأول : خلق ركائز اجتماعية وسياسية وثقافية لصالح الدول المانحة.

الثانية : فرض أجندات معينة على حقل العمل العام مثل الجيندار أو النوع أو قضايا غشاء البكارة أو المشردين أو الشواذ .. الخ .

الثالثة : تعزيز أشكال سياسية وثقافية محددة مثل الليبرالية في مواجهة الأفكار الأخرى كالاشتراكية أو الإسلامية أو غيرها.

إستراتيجية التعامل مع المسألة : لا شك أننا بصدد ظاهرة متعددة الأبعاد والأطراف يستدعى التعامل معها درجة عالية من التوازن والرصانة فنحن نتحرك هنا وسط قيود ومعطيات دولية ومحلية تتمثل في الآتي :

1- نحن جزء من عالم متداخل ومتشابك بحيث أصبحت منظمات المجتمع المدني المصري والمنظمات الحقوقية المصرية جزء لا يتجزأ من شبكة عالمية تشكل لوبي مصالح لا يستهان بها بصرف النظر عن وجود قوى أو أطراف دولية أو أجهزة استخبارات معادية قد تكون مستفيدة من نشاطها أو توظف فاعليتها أحيانا لأغراض سياسية قد تكون غير مواتية لمصالحنا كدولة ومجتمع في بعض القضايا وفى بعض اللحظات.

2- ونحن هنا إزاء تشكل للوبي مصالح محلية يجاوز عدد المنخرطين فيه أكثر من عشرة آلاف شخص لدى المنظمات الحقوقية وحدها.

هذا بخلاف بقية الجمعيات الأهلية الممولة من الخارج ؛ سواء كانت من الغرب أو من الكنائس أو الجمعيات الإسلامية في الخليج والسعودية.

3- ونحن إزاء ادوار ايجابية تؤديها كثير من هذه المنظمات والجمعيات الأهلية ؛ استحوذت على ثقة وقبول قطاع ليس بقليل من السكان ؛ برغم تربح البعض من أنشطة هذه المنظمات لذا فإن المطلوب الآن ودون

إبطاء إتباع عدة سياسات متكاملة على عدة محاور قانوني، إعلامي، سياسي ودبلوماسي.

أولاً : المحور القانوني : فعلى المستوى القانوني ؛ التطبيق الصارم للقانون الخاص بأنشطة الجمعيات الأهلية سواء كانت حقوقية أو دينية وتوقيع العقوبات الصارمة والحازمة دون تردد على كل جماعة أو مجموعة تتعامل خارج نطاق القانون وتقيم علاقات مباشرة وشبه شخصية مع منظمات التمويل الأجنبية ومراقبة مثل هذا النوع من النشاط المشبوه وكشفه أولاً بأول أمام الرأي العام حتى لا يتحول مجموعة من المرتزقة والمأجورين إلى أبطال أمام الرأي العام خاصة مع اتساع نطاق الاختراق الأمريكي والسعودي في أوساط الشباب والفئات المحرومة عموماً وأيضاً ينبغي إتخاذ إجراءات قانونية وفقا لقواعد القانون الدولي ضد الدول والمنظمات الغربية أو السعودية التي يثبت أنها تجاوزت القوانين المصرية ومولت مباشرة أو بصورة غير مباشرة لمجموعات مصرية تحت أية حجة أو مبرر حتى يتشكل رادع تجاه مثل هذا السلوك وكذلك ينبغي محاسبة ومحاكمة المسئولين عن أية تجاوزات أو انتهاكات ترتكب ضد حقوق الإنسان وأن تمنح صلاحيات للمجلس القومي لحقوق الإنسان باعتباره جهة مستقلة في التحقيق في بلاغات المواطنين المنتهكة حقوقهم وان يكون لتوصيات المجلس قوة شبه إلزامية لتوقيع العقاب على من تجاوز ضد المواطنين ومن هنا يتوقف

متاجرة البعض بحقوق الإنسان المصري ويتوقف معها هذا البيزنس الضخم.

ثانياً : المحور الإعلامى : ينبغي كشف ممارسات الجمعيات والمنظمات والأفراد الذين يثبت بالدليل القاطع مخالفتهم القانونية وعرض مناط المخالفة على الرأي العام ؛ وعرض نماذج العمل الأهلي والخيري والتطوعي وقواعده في دول مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة السعودية وبقية دول الخليج عبر برامج مكثفة حتى يطلع الرأي العام المصري على القواعد الصارمة وشبه المانعة للتمويل الأجنبي لمثل هذه الأنشطة في هذه الدول وطبقاً لقاعدة المعاملة بالمثل.

ثالثاً : المحور السياسي والدبلوماسي: إن جرأة دول مثل الولايات المتحدة على القوانين المصرية والإدارة السياسية المصرية هو نتاج ضعف هذه القيادة طوال أربعين عاماً مضت ؛ وتصورت هاتين الدولتين تحديداً وبعض دول الاتحاد الأوروبي أنها صاحبة القرار الأوحد في مجال التمويل بسبب مساعداتها الاقتصادية والسياسية للنظام السابق وبالتالي عدم قدرة نظام الرئيس المخلوع على وقف هذا النشاط الضار في بعض جوانبه ينبغي أن يتوقف فوراً وان تدرك هذه الدول عبر القنوات الدبلوماسية أن مصر تملك بدورها أوراق ووسائل للتأثير والضغط وبالتالي فإن احترام القوانين المصرية والإنصياع لمتطلباتها هو أساس

للاحترام المتبادلونحن نملك خيار التأثير على هذه الساحة بوسائل متنوعة.

الاختراق الأمريكى لمنظمات المجتمع المدنى: في كتابه الخطير داخل الشركة نشر فيليب آجي الذي كان ضابطاً في المخابرات الأمريكية خلال الستينيات معلومات بالغة الأهمية عن اختراق الاستخبارات الأمريكية للعديد من منظمات المجتمع المدني في عشرات الدول حول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ومع تجسد الطموحات الإمبراطورية الأمريكية ، وهذه المعلومات القيمة التي دونها ف. آجي وغيره من الخبراء تفتح أمامنا العديد من الآفاق التي يجب أن تقودنا لصياغة استراتيجية محكمة للتغلب علي الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في مصر.

يقول ف. آجي : خلال أعوام طويلة بذلت الولايات المتحدة جهوداً مضنية واستثنائية في عشرات البلاد علي مستوي العالم لتستخدم عناصر القوة التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني لاختراق وإضعاف وأحياناً تدمير المنظمات الأهلية والشعبية المناوئة لسياسات الولايات المتحدة في كل بلد ، وفي أحيان كثيرة كان تهدف جهود الولايات المتحدة لقلب أنظمة الحكم المعادية لها عن طريق هذه المنظمات.

ومن الأمثلة التي يمكن رؤيتها بوضوح شديد – ضمن عدد كبير من الأمثلة الأخري – قضية جويانا ، ففي عام 1964 وبعد 10 سنوات من العمل الدؤوب لاختراق اتحادات التجارة المحلية في جويانا تم قلب حكومة شيدي جاجان عن طريق الفوضي التي سببتها العديد من الأعمال الإرهابية والعنف الذي صنعه الاختراق الاستخباراتي الأمريكي لاتحادات التجارة والعمال ، وفي ذلك الوقت كنت مكلفاً بملف الإكوادور، ونجحت في دفع عملائنا في منظمات المجتمع المدني لإحداث انقلابين عسكريين خلال ثلاث سنوات ضد الحكومات التي اختارها الشعب آنذاك والتي كانت معادية لسياسات الولايات المتحدة ، وتم ذلك عن طريق التظاهر والاضطرابات الشعبية ، ومثال آخر حي يمكن أن نراه الآن في فنزويلا ، فالمتأمل لكيفية نمو وتطور المعارضة للرئيس هوجو شافيز يدرك بما لايدع مجالاً للشك أن الاستخبارات المركزية CIA ووكالة التنمية الدولية AID والمنح الأمريكية للديمقراطية NED تقف خلف الانقلاب الفاشل سنة 2002 والثورة المدنية التي أجهضها نظام شافيز في يناير عام 2003.

أشكال الاختراق:الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ، كما يتضح من تأمل ودراسة كتاب ف. آجي وغيره ، يمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال الأول : التجنيد الاستخباراتي لعدد من رموز النخبة السياسية في البلد المستهدفة وتمويلهم لإصطناع منظمات مدنية من الصفر تقوم

بالتسويق للرؤي والسياسات الأمريكية في البلد والثاني : تمويل المنظمات القائمة بالفعل مادياً لاتخاذ مواقف سياسية محددة سلفاً تفيد سياسات ومصالح الولايات المتحدة في البلد المستهدف والثالث : الدعم السياسي والمعنوي لمنظمات حقوق الإنسان وهي أحد أكثر منظمات المجتمع المدني فاعلية عن طريق دعوة القائمين عليها لمؤتمرات دولية ، وتوظيفهم كمستشارين وأكاديميين في هيئات أمريكية ودولية بهدف ترقيتهم سياسياً وإعلامياً في البلد المستهدف حتي يصبحوا مؤثرين في الرأي العام بشكل أو بآخر.

وفي الشكل الأخير من أشكال الاختراق الاستخباراتي لمنظمات المجتمع المدني لا تعرف المنظمة المخترقة أنها توجه لصالح سياسات الولايات المتحدة علي وجه الحقيقة ، بل تستغل الاستخبارات الأمريكية القناعات الشخصية لدي القائمين علي تلك المنظمة بالسياسات الأمريكية لكي تدفعهم دفعاً لدعم سياساتها المستقبلية والنظر إلي خطط التنمية والتطوير في بلادهم من خلال عدسات أمريكية.

هذا الواقع المتعلق بقيام الولايات المتحدة باختراق منظمات المجتمع المدني في مصر وغيرها من البلاد لا سبيل لإنكاره والتغاضي عنه ، بل إن ذلك التغاضي والإنكار قد يقود البلاد إلي الوقوع في مرمي صانعي

السياسة الأمريكيين والذين هم خاضعون بدورهم لأجنحة الضغط الصهيوصليبية في الولايات المتحدة.

فالحل الوحيد للبدء في تخليص منظمات المجتمع المدني في مصر من هذا الاختراق هو صياغة استراتيجية طويلة المدي تهدف لمواجهة وتحييد كل أشكال الاختراق الأمريكي لهذه المنظمات ، هذا المقال يقدم ثلاثة محاور لمواجهة الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني.

المحور الأول: يعتبر الإعلام من أهم آليات اختراق منظمات المجتمع المدني ، فالصورة البراقة والجذابة عن المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية هي القادرة علي تجهيز و رصف عقول الجماهير وجعلها مستعدة لتقبل الآراء والسياسات ووجهات النظر الأمريكية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ، فالعناية بمواجهة الإعلام الغربي التعليمي تعتبر من أهم آليات الاستراتيجية التي نتحدث عنها ، فيجب أن يقدم صناع القرار الجدد في مصر إعلاماً تعليمياً مزود بعناصر الجذب والإبهار يبرز للجماهير الحقائق التي يحرص الإعلام الأمريكي علي إخفائها ، مثل العنصرية و التطرف الديني والاجتماعي الموجود في المجتع الأمريكي ، مظاهر الانحلال الأخلاقي والسلوكي ، معدلات الجريمة وغير ذلك ، مما يمكن تقديمه في إعلام وثائقي تعليمي يغير

الصورة البراقة التي تستند إليها المنظمات المدنية المخترقة في اجتذاب قواعدها الجماهيرية.

المحور الثاني: منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة تستغل كل مواردها للتسويق لمبدأ فلسفي واحد وهو مبدأ الأنسنة الذي يؤصل لسيادة الإنسان بل و ألوهيته في كل المجالات ، فإذا بدأنا بالاقتصاد الرأسمالي مروراً بالسياسة الليبرالية الجديدة ، وانتهاءاً بثقافة الحداثة وما بعدها نجد أن محور كل تلك المجالات هو الإنسان ورغباته ، ويتجسد هذا المبدأ في الجانب السياسي الذي نهتم به هنا في الدعوة لليبرالية الحداثية ، فمنظمات المجتمع المدني التي تم اخراقها أمريكياً تسعي دائماً لدفع المجتمعات المجتمع المصري في هذا السياق إلي اللحاق بركب المجتمع الأمريكي في التخلص من القيود الاجتماعية يسمونها تابوهات والدينية وأي قيود قد تحول بين الإنسان وبين إشباع أي من رغباته سواء الحسية أو المعنوية ، فيجب أن تحتوي استراتيجية المواجهة علي بديل مقنع لهذا الفكر ، وهذا البديل يحتاج لإعادة صياغة معاني ومبادئ العقيدة الإسلامية بمفردات واصطلاحات وخطاب عصري ينافس الخطاب الليبرالي المدعوم أمريكياً ، بل ويفوقه في قدرته علي اجتذاب مشاعر وعقول الجماهير ودفعهم لرفض الأنسنة الأمريكية في صورتها الحداثية القبيحة.

المحور الثالث: إن وضع قيود قانونية علي منظمات المجتمع المدني تدفعها دفعاً للمشاركة في عملية بناء وإعمار البلاد قد يضع كثير من الحدود للاختراق الأمريكي لهذه المنظمات ، فعلي سبيل المثال إذا وضع قيد علي أي منظمة من منظمات المجتمع المدني أنها عليها أن تقوم بتشجير الحي الذي يقع فيه مقر المنظمة بالجهود الذاتية ، أو المشاركة في محو الأمية أو غير ذلك من الأنشطة الإعمارية ، إذا وضعت مثل هذه القيود فسيمكن وضع جزء لا يستهان به من التمويل الأمريكي لهذه المنظمات في المصلحة العامة ، وعلي الجانب الآخر يجب توفير بدائل لهذه المنظمات بعد حصرها والتعرف عليها جيداً ، فيمكن إنشاء منظمة أهلية منافسة من حيث النشاط لكل منظمة مخترقة أمريكياً ، بحيث يتم التشويش علي النشاط الذي تبذله المنظمات المخترقة أمريكياً لفرض الرؤي السياسية والمصالح الأمريكية علي أجندة صناع القرار في مصر.

إذن الاستراتيجية التي أقترحها لمواجهة الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني هي استراتيجية ذات بعد إعلامي/تعليمي ، وبعد ديني/ثقافي ، وبعد قانوني/أهلي ، فيمكن لصناع القرار الجدد في مصر من خلال هذه الاستراتيجية تحييد الدور الأمريكي في تشكيل وجهات النظر والرؤي السياسية للمجتمع لصالح الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل ، لكن علي أي حال يجب أن تخضع هذه الاستراتيجية للمزيد من

الدراسات المستفيضة من المتخصصين ومراكز دعم اتخاذ القرار في مصر.

أزمة التمويل الخارجي للمنظمات فى مصر: مع نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير في الإطاحة بنظام مبارك في فبراير 2011، ظهر في الأفق بوادر لتوتر في العلاقات الأمريكية – المصرية؛ للتغير الحادث في السياسة الخارجية لمصر الثورة على الصعيدين الإقليمي والدولي بما يؤثر فى المصالح الأمريكية في المنطقة بيد أن هذا التوتر بدأ يطفو إلى السطح مع مداهمة السلطات الأمنية المصرية لمنظمات المجتمع المدني، وإحالة السلطات القضائية المصرية 43 من العاملين بتلك المنظمات، بينهم 19 أمريكياً، إضافة إلى أجانب من جنسيات أخرى ومصريين، إلى محاكمة جنائية.

وفي الوقت الذي تمارس فيه واشنطن كافة وسائل الضغط على النظام الانتقالي في مصر للتراجع عن قراره بتقديم أمريكيين للقضاء المصري ضمن متهمين آخرين بسبب تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر، رفضت القاهرة تلك المطالب الأمريكية، وهو ما يطرح تساؤلا حول كيفية تعاطي واشنطن مع أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر، في ظل تلويح واشنطن بورقة المساعدات؟ .

أزمة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني المصري ليست وليدة المداهمات الأمنية لعدد من المنظمات العاملة في مصر، وتقديم مسئوليها للقضاء المصري، ولكنها بدأت تلوح في الأفق مع إعلان السفيرة الأمريكية لدى مصر آن باترسون أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكية، أثناء جلسة استماع لها للموافقة على تسميتها سفيرة للولايات المتحدة بالقاهرة لخلافة مارجريت سكوبى، أن 600 منظمة مصرية تقدمت بطلبات للحصول على منح مالية أمريكية لدعم المجتمع المدني. وأضافت أن الولايات المتحدة قدمت 40 مليون دولار خلال خمسة أشهر لمنظمات المجتمع المدني لدعم الديمقراطية في مصر، بمعدل 8 ملايين دولار كل شهر.

وفي كلمة لها أمام لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب بخصوص أزمة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، قالت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي فايزة أبو النجا إن الفترة من مارس حتى يونيو 2011 4 أشهر شهدت تمويلاً أمريكيا لمنظمات المجتمع المدني، بلغ 175 مليون دولار، بينما لم يتجاوز هذا التمويل في 4 سنوات من 2006 حتى 2010 مبلغ 60 مليون دولار فقط.

تتهم سلطات التحقيق المصرية أربع منظمات أمريكية، هي: المعهد الجمهوري الدولي - الذي يترأسه السيناتور عن ولاية أريزونا، جون

ماكين، المرشح الرئاسي السابق-، والمعهد الديمقراطي الوطني - الذي أسسته وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت-، ومنظمة بيت الحرية،والمركز الدولي الأمريكي للصحفيين باختراق القوانين المصرية، وممارسة أعمال سياسية وليست حقوقية، ودفع أموالً طائلة لشخصيات وجهات مصرية، حسبما أشار قاضيا التحقيق في ملف المنظمات غير الحكومية، أشرف العشماوي وسامح أبو زيد، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في الثامن من فبراير 2012. ومن أبرز التسعة عشر أمريكيا متهما في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني سام لحود، مدير مكتب المعهد الجمهوري الدولي في القاهرة، ونجل وزير النقل الأمريكي راي لحود.

انعكس التوتر الحادث في العلاقات الأمريكية – المصرية، بسبب أزمة تمويل منظمات المجتمع المدني، في تهديد الكونجرس الأمريكي ومسئولي الإدارة الأمريكية، وفي مقدمتهم وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، التي هددت أثناء حضورها مؤتمر الأمن بمدنية ميونيخ الألمانية بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية للقاهرة، والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، فضلا عن 250 مليون دولار كانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت تخصيصها لمصر العام الحالي.

لم تكن تحذيرات وزيرة الخارجية الأمريكية بقطع المعونة عن مصر هي الأولى من نوعها، فقد سبقها تحذير السيناتور باتريك ليهي، رئيس اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ، المسئولة عن الاعتمادات، من خطورة المسلك الذي تتخذه القاهرة، مؤكدا أن بوسع الكونجرس وقف كل أشكال المساعدات الأمريكية لمصر، ما لم تتوقف هذه الحملة الشرسة على جماعات ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية العاملة في مصر بتمويل من الإدارة الأمريكية. وأضاف ليهي أن زمن الشيكات على بياض انتهى.

وقد حذر أكثر من 40 نائبا أمريكيا، في رسالتين مشتركتين، وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع ليون بانيتا، والمشير محمد حسين طنطاوي،رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، من أن المساعدات الأمريكية لمصر في وضع خطير كما أشار البيت الأبيض علناً إلى أنه طرح موضوع مراجعة المساعدات الأمريكية، فقال الناطق باسم البيت الأبيض جاي كارني إن الخطوات المصرية ضد منظمات المجتمع المدني ستكون لها تداعيات على العلاقات الأمريكية ـ المصرية، بما في ذلك برنامج المساعدات الأمريكية لمصر وتطرقت أيضا الناطقة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند لهذا الملف، قائلة نحن في وضع صعب جداً للغاية على صعيد الدعم الذي نرغب في تقديمه

لمصر ولأول مرة، تتفق مؤسسات الحكم الأمريكية على ضرورة تخفيض وتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ونتيجة لتصاعد الدعوات والمطالب داخل الكونجرس الأمريكي وباقي مؤسسات الحكم الأمريكية بقطع المساعدات الأمريكية للقاهرة، بما فيها العسكرية، بسبب احتجاز الأمريكيين في مصر،ألغى الوفد العسكري المصري بشكل مفاجئ اجتماعا كان مقررا له مع عدد من أعضاء مجلسي الكونجرس مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

لا يمكن فصل ضغوط واشنطن على القاهرة بورقة المعونة مصر عن المتغيرات الجديدة في مصر بعد ثورة 25 يناير والتي قد تؤثر في شكل العلاقات بين البلدين ، ولعل ذلك دفع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى التصريح عقب زيارتها للقاهرة ولقائها عدداً من المسئولين المصريين إنه سيكون هناك قرارات مختلفة في سياسات مصر الخارجية الجديدة عما كانت عليه إبان نظام مبارك ومن أبرز المتغيرات الجديدة على الساحة المصرية:

أولاً: تزايد دور الرأي العام كمحدد في السياسات المصرية عقب نجاح ثورة 25 يناير، وهو الأمر الذي كان غائبا طوال الثلاثين عاماً إبان حكم مبارك، وهو ما قد يدفع السياسة الخارجية لمصر ما بعد مبارك نحو الشعبوية ومعارضة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة

الأمريكية، بهدف نيل استحسان الداخل المصري بعد فترة طويلة من تراجع الدور المصري إقليمياً ودولياً.

ثانياً: تزايد نفوذ القوى الإسلامية وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين ، عقب ثورة 25 يناير إثر فوز ذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعد مجلس الشعب، وهو ما قد يؤثر على العلاقات المصرية – الأمريكية ، لاسيما في ضوء رفض الإسلاميين الاعتراف بإسرائيل وعدم حسم موقفهم من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ، وبالتالي لن يتخلى الإسلاميون عن مواقفهم تلك لأنها مصدر شرعيتهم وقوتهم في الشارع المصري.

ثالثا: التوجه المصري لإعادة تشكيل العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد مؤشرات التوتر بين البلدين على خلفية أزمات ما بعد الثورة مثل التوتر على الحدود بين مصر وإسرائيل، والاقتحام الشعبي للسفارة الإسرائيلية، واستبدال العلم المصري بالإسرائيلي،وهو الأمر الذي دفع أعضاء اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة – خصوصاً منظمة إيباك - إلى الضغط على صانعي القرار الأمريكي لاتخاذ سياسات متشددة تجاه مصر.

ويذكر أن أي تأثير سلبي في العلاقات المصرية - الإسرائيلية ينعكس على العلاقات المصرية - الأميركية سلباً أيضاً، لكون العلاقات بين القاهرة وواشنطن ثلاثية على عكس طبيعة العلاقات بين الدول التي

تكون ثنائية في العموم وهناك مقولة تصف العلاقات المصرية - الأمريكية مفادها أن الطريق إلى البيت الأبيض لابد أن يبدأ من تل أبيب

رابعا: الانفتاح المصري على قوى إقليمية تعتبرها واشنطن مناوئة لها ولمصالحها في المنطقة، وفي مقدمها إيران - إبان تولي نبيل العربي قيادة وزارة الخارجية المصرية - والعلاقات مع تركيا الحليف الأمريكي المعارض لكثير من سياسات واشنطن في المنطقة ولهذا بدأ الحديث داخل الأوساط الأكاديمية والبحثية الأمريكية عن مساع مصرية لإعادة تشكيل العلاقات المصرية - الأمريكية.

سيؤدي اتهام منظمات أمريكية قريبة من مؤسسات صنع القرار الأمريكي، خاصة المعهدين الجمهوري الدولي، والديمقراطي الوطني المرتبطين بعلاقات قوية بأعضاء في الحزبين الجمهوري والديمقراطي في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني المصري، لتغيير في شكل العلاقات الأمريكية – المصرية بلا جدال، لاسيما في ظل التغير الحادث في السياسة الخارجية لمصر بعد الثورة، وانتهاجها سياسات قد تتعارض مع المصالح الأمريكية في المنطقة، مما سيؤثر فى شكل العلاقات بين البلدين، والتعاطي الأمريكي مع التحولات الحادثة في مصر خلال الفترة القادمة والذي يأخذ ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، هي على النحو التالي:

السيناريو الأول- تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر :يربط الكونجرس الأمريكي بين تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر لعام 2012 ، وقيمتها 1.3 مليار دولار، بعدد من الإجراءات، على المجلس العسكري الحاكم اتخاذها. وتتمثل تلك الإجراءات في: الحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل، والسماح بانتقال السلطة إلى جهة مدنية، وحماية الحريات الأساسية. ويضيف مشروع قرار الكونجرس فقرة إلغاء هذه الشروط لأسباب أمنية.

ولاستمرار تلقي مصر تلك المعونات، على وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن تقدم للكونجرس ما يفيد التزام المجلس العسكري بتنفيذ تلك الشروط، وهو أمر من الصعب القيام به من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية،أو أي مسئول أمريكي، أو إلغاء تلك الشروط لأسباب أمنية لافتقاد النظام المصري مؤيديه داخل الكونجرس الأمريكي بعد تلك الأحداث الأخيرة ويضاف إلى ذلك الانتقادات التي توجه داخل واشنطن لشركات العلاقات العامة التي تعتمد عليها القاهرة في تحسين صورتها من أعضاء في الكونجرس الأمريكي،وفي مقدمتهم جون ماكين وجوزيف ليبرمان كما أن النظام المصري فقد إحدى أهم جماعات الضغط المؤثرة في أروقة صنع القرار الأمريكي، وهي منظمة إيباك التي كانت تقوم بالدفاع عن النظام المصري في مناسبات كثيرة داخل الكونجرس

الأمريكي للسياسات المصرية الموالية للولايات المتحدة وإسرائيل. فمؤخراً، شهدت العلاقات المصرية – الإسرائيلية حالة من التوتر، بسبب أحداث السفارة الإسرائيلية، ناهيك عن التقارب المصري من حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتدعيم الخطوات الفلسطينية لنيل عضوية الأمم المتحدة، وفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، وتعرض خط الغاز المصري إلى إسرائيل لهجمات مسلحة متكررة،وهي تصرفات تثير استياء اللوبي الإسرائيلي.

السيناريو الثاني- إلغاء المساعدات العسكرية الأمريكية :إذ بدأ يتردد في واشنطن دعوات لوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر ويستند أنصار هذا التيار على عدد من الحجج، هي:

أولا:- الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي، عقب الأزمة المالية العالمية في منتصف عام 2008 ، والتوجه إلى ترشيد الإنفاق.

ثانيا: إن وقف المعونات سيعفي الولايات المتحدة الأمريكية من انتقادات داخلية من قبل دافعي الضرائب بتقديم مساعدات لدولة ترفض المساعدات الأمريكية،وتكن العداء لها فقد أظهر استطلاع لمركز جالوب لاستطلاعات الرأي أن 71% من المصريين يعارضون المساعدات

الاقتصادية الأمريكية لمصر، و74% منهم يرفضون توجيه الولايات المتحدة مساعدات مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني المصري.

ثالثا: إن النظام المصري لا يشارك الولايات المتحدة الأمريكية في قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان.

رابعا: سيتيح إلغاء المساعدات العسكرية فرصة لتغييرات مطلوبة في العلاقات العسكرية الأمريكية - المصرية، بحيث تدفع الولايات المتحدة فقط مقابل الخدمات التي تحصل عليها من مصر، والمتعلقة بالسماح بالمرور من قناة السويس.

خامسا: تمكين الولايات المتحدة من تقديم العون والمساعدة لدول أخرى تحتاج لمساعدة واشنطن، مثل تونس والمغرب وبعض الدول الإفريقية، والتي ستكون شاكرة للمساعدات التي تقدمها لها واشنطن، على عكس مصر التي لا تقدر – حسب عديد من المسئولين الأمريكيين – المساعدات الأمريكية لها.

السيناريو الثالث- التركيز على قضايا التحول الديمقراطي :حيث يرفض عديد من المحللين والكتاب الأمريكيين تقديم المعونات العسكرية، قائلين إن التغيير الذي ترغب الولايات المتحدة فى أن تراه في مصر لن يتحقق بالمساعدات العسكرية، وإنما باتفاق المصريين حول خطوات المرحلة

المقبلة من التحول الديمقراطي في مصر، وإن الحل ليس في الضغط على قبول النظام المصري منظمات غير حكومية، ولكن تشجيع الأطراف على حلول واقعية لدولة مدنية؛ لكون انتهاج النظام المصري مسارا غير ديمقراطي ستكون له عواقب أخطر بكثير، وتحتاج إلى معالجات أكثر جدية من قضية المنظمات غير الحكومية، وتقديم أنصارها إلى المحاكمات، على الرغم من أهميتها وتأثيرها في العلاقات الأمريكية - المصرية.

والسيناريو الأول الخاص بتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية للقاهرة لفترة زمنية هو الأكثر احتمالا حال تأزم العلاقة بين البلدين ، ولكن التعليق لن يكون لفترة زمنية طويلة؛ لإيقان الطرفين المصري والأمريكي بأهمية المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، خاصة للأمن والمصلحة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وهي أهمية دفعت مايك مولين، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق، لتحذير الكونجرس من خطأ تخفيض المساعدات العسكرية لمصر، مؤكدا أنها ذات قيمة عالية جدا للولايات المتحدة، ولا تستطيع دولة أخرى أن تقوم بما تقوم به مصر من خدمة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تعريف الكاتب:باحث متخصص في الشئون الأمريكية، محرر مشارك في مجلة السياسية الدولي

الاتجاه الأمريكى نحو المنظمات غير الحكومية

شهد مفهوم القوة اهتماما كبيرا لدراسته وفهم أبعاده، في محاولة لتحليل وقائع التاريخ، والتنبؤ بالمستقبل والاستعداد له، خاصة مع تسارع التغيرات التي شهدها العالم، والتي أدت بدورها إلى تطور المفاهيم السياسية التقليدية، وبروز مفاهيم جديدة مكملة لها تعكس التطورات العالمية، ولم يكن مفهوم القوة بمنأى عن هذا التطور الذي لحق بمختلف المفاهي. ويسعى هذا التحليل إلى تتبع مسار المفهوم منذ نشأته، وحتى آخر تحديث له، وانعكاس هذا التطور على النظام العالمي.

وتعني القوة في معناها التقليدي قدرة طرف على التأثير على أطراف أخرى بشكل مقصود، بحيث يمكن تقليل مقاومة الآخرين له فيما يتعلق بخطة العمل التي يريد تبنيها في مجال معين خلال فترة من الزمن أي أن القوة هي امتلاك القدرات والمصادر التي تؤثر فى النتائج، أي فى سلوك الآخرين لتحقيق الأهداف المبتغاة وقد جعل هذا التعريف القوة أكثر قابلية للقياس، أي قوة ملموسة لكن لوحظ أن الذين يستعملون القوة كمرادف للقدرات، مهما امتلكوا من عناصر القوة الملموسة، قد لا يستطيعون السيطرة على النتائج، الأمر الذي أدى لظهور مفهوم عجز القوة ومثال على ذلك حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وعلى الإرهاب فرغم امتلاك الولايات المتحدة كل مقومات القوة

العسكرية والتكنولوجية ،فإنها لم تستطع السيطرة على الأوضاع الأمنية في العراق وأفغانستان ، مع استمرار الخسائر البشرية في صفوف القوات الأمريكية وفي ظل ذلك التطور، أثبتت أعداد كبيرة من الجنود المسلحين بأسلحة خفيفة تفوقهم على أعداد أقل من القوات الأمريكية المدربة جيداً، والأكثر تسليحاً، الأمر الذي دفع لتطور مفهوم القوة الناعمة.

وتعني القوة الناعمة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام أدوات إكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل: نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التليفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلومات، يكون هدفها دعم المعارضة للنظم القائمة، أو قد تعتمد القوة الناعمة على عدم التدخل، حيث يشير الكثير من المحللين إلى القوة الناعمة الصينية التي تستمد قوتها من مبدأ عدم التدخل، واحترام السيادة الوطنية للدول، والبرازيل التي تعتمد على قوتها الثقافية كذلك، فإن هناك اتجاها يشير إلى أن المزج في استخدام كلتا القوتين: العسكرية والناعمة، يخلق مفهوما جديدا هو القوة الذكية

لقد كان العنف في الماضي هو مصدر القوة، ثم أصبحت الثروة هي مصدر السيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي، وأخيرا وصل العالم

إلى مرحلة أصبحت المعلومة فيها هي مصدر القوة ومجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يحسن استغلالها في جميع المجالات وفي اتخاذ القرارات الرشيدة إذ أصبحت قوة الدولة تعتمد على قدرتها على الاختراع والابتكار وإنتاج التكنولوجيا العلمية، وعدد براءات الاختراع الدولية، والتي بدورها ستدعم قوة الاقتصاد، مما دفع البعض لإضافة مصطلح أو نوع جديد من الحروب وهي حرب المعلومات؛ الأمر الذي يوضح مدى خطورة عامل قدرة المعلومات، ودورها البارز في النظام الدولي وجدير بالذكر ترابط عناصر القوة القوة العسكرية والثروة والمعرفة ببعضها بعضا، إذ يؤثر كل منها فى الآخر فمن الممكن في ظل ظروف معينة أن يقود أحدهم إلى الآخر؛ فيمكن من خلال استخدام العنف الحصول على المال أو المعلومات، كما يمكن استخدام المعلومات للحصول على المال أو لاكتساب مزيد من القوة، كذلك يمكن استخدام المال لشراء المعلومات أو شراء أدوات وآليات استخدام القوة.

مخاطر التمويل الأجنبى: ارتفعت في السنوات الأخيرة، بعض الأصوات المعارضة للتمويل الرسمي والأجنبي للمجتمع المدني على حد سواء لكونه يفقد هذا الأخير استقلاليته تجاه الدولة من جهة، و تجاه سياسات الدول المانحة للدعم مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا غير أن بعض المواقف الأخرى ترى أن الدعم المالي الأجنبي،

وبالرغم من بعض الأهداف التي تسعى الجهات الرسمية والمنظمات الأجنبية إلى تحقيقها بواسطته، يمكن التحكم فيه وتوجيهه لخدمة أهداف المجتمعات المحلية؛ سيما وأن هذه المجتمعات تعاني من مشاكل ملحة، يحتاج تجاوزها إلى موارد مالية مهمة لا تتوفر لأغلب الدول النامية فماهي مخاطر هذا التمويل؟ ويمكن حصر مخاطر هذا التمويل في:

1- ضعف استقلال منظمات المجتمع المدني

2- واستغلال الدول الغربية للمجتمع المدني لتحقيق أهدافه السياسية والأمنية داخل الدول العربية0

3- هدم روح التطوع التي شكلت عبر التاريخ أساس التنظيمات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية.

فلاشك أن أهم مؤشرات سمات المجتمع المدني هو استقلاله المالي عن كل شكل من أشكال السلطة السياسية والاقتصادية داخلية كانت أو خارجية وأي استفادة له من التمويل كيفما كان حجمه ومصدره يسيء إلى استقلاله فأينما يوجد تمويل رسمي أو أجنبي توجد شروط يفرضها الممولون وأهداف غير معلنة يسعون إلى تحقيقها وغالبا ما نجد منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية تخضع لتلك الشروط بغية الحصول على موارد مالية لأنشطتها كما أنها أصبحت تفضل القيام بالأنشطة التي تمولها الجهات الرسمية أو الأجنبية في مجالات مثل حقوق المرأة، ومشاكل الهجرة، والإرهاب، والشباب،... بدل القيام

بأنشطة تستهدف الاستجابة للحاجيت المحلية لهذه البلدان وهو ما يجعل هذه الجمعيات مجرد آليات لتنفيذ المخططات الإستراتيجية للأجهزة الحكومية والدول الغربية وبالتالي لم يعد المجتمع المدني سلطة مستقلة تقف بين الفرد والدولة للحد من تعسف السلطات العمومية وحثها على الاستجابة لحاجات المواطنين.

ومن الناحية السياسية والأمنية، تستغل الدول الأجنبية إمكانياتها المالية لتحقيق أهداف سياسية، وثقافية داخل الدول العربية والنامية بشكل عام ولف مختلف تنظيمات المجتمع المدني حول استراتيجيات تلك الدول فمثلا: بعد الشراكة المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، تكونت بالمغرب الشبكة الأوروالمتوسطية التي تضم أكثر من 20 منظمة مدنية لحث المغرب على تنفيذ التزاماته مع الاتحاد الأوروبي علما أن بنود هذه الاتفاقية، رغم إشارات حقوق الإنسان التي تتضمنها، تهدف فقط لتنفيذ الإستراتيجية الوقائية للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة وهي الإستراتيجية المخالفة طبعا للتصور الحقوقي والديمقراطي لمسألة الهجرة القائم على حرية تنقل الأفراد لهذا لا يعقل أن تنقاد تلك الهيئات مع تصور الاتحاد الأوروبي بشكل عام وهو ما يبين أحد أهم أشكال استغلال الدول الأوروبية للمجتمع المدني العربي لتنفيذ مخططاته الإستراتيجية في الجوانب والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التمويل الدولي آلية للتجسس وتتبع مواقف

المؤثرين داخل الدول من سياسات الدول الأوروبية ذلك أن أهداف الممولين الأجانب وإن كانت تتشابك مع أهداف المنظمات المحلية، كما تقول المنظمات المستفيدة من التمويل الأجنبي، تنطوي على مخاطر إستراتيجية كبيرة من أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي تمولها من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول واستغلالها اقتصاديا وسياسيا وبشكل يضر بمصلحة الدول التي تستفيد منظماتها من التمويل الخارجي لهذا أصبحت العديد من تلك الجمعيات، دون وعي، بعد انخراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي، تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة وبتكاليف أقل.

أما المخاطر النفسية: فتتجلى في تلاشي قيم التطوع وهدم روح الجماعة التي كانت هي دعامة المجتمعات العربية وهي نفس القيم التي كانت محركا لمقاومة الاستعمار أثناء الاحتلال والنضال السياسي من أجل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان فيما بعد فبعض منظمات المجتمع المدني العربي لم تعد تدمج المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بل في كيفية البحث عن الممولين وطرق وضع المشاريع؛ مما حول المجتمع المدني من قوة إبداعية ومعارضة منتقدة إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة.

ويمكن أن نخلص إلى أن التمويل الرسمي أو الأجنبي للمجتمع المدني،

وبالرغم من النتائج الإيجابية الملموسة التي يساهم في تحقيقها، مثل تزويد سكان منطقة ما بالماء الصالح للشرب، وبناء مدارس أو مستشفيات أو إنجاز أبحاث وتنظيم ندوات يخفي مخاطر كبيرة من الناحية الإستراتيجية وهي المخاطر التي يجب على الجميع طرحها للنقاش ووضع سبل العلاج لتلافيها.